

محللون على هامش دورة أساسيات الاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية:

السيطرة على الشركات تكمن في قدرة إدارة السوق على التحكم بالسياسات المالية والتشغيلية



جانب من الدورة (سعود سالم)

أسهم المساهمين والمؤسسين في الشركات الكويتية، أن تكون الشركة قد حققت ربحاً صافياً في آخر سنتين، ولا يقل صافي ربح السنة عن 7,5٪ من رأس المال المدفوع.

من جانبه، قال المحلل المالي عبد الرزاق المطوع إن السيطرة على الشركات داخل البورصة تمثلت في الاتفاق مع مستثمرين آخرين والقدرة على التحكم بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة بموجب تشريع أو اتفاقية ما والقدرة على تعيين أو عزل غالبية أعضاء مجلس الإدارة أو أي مجلس آخر معادل، وأيضا القدرة على الحصول على أغلبية الأصوات في اجتماعات مجلس الإدارة أو أي مجلس آخر معادل.

إلى شروط ادراج الشركات في السوق الرسمي التي جرى عليها تعديلات مؤخرًا، موضحة أن من أهم الشروط أن يكون رأس مال الشركة المصدر مدفوعاً بالكامل ولا يقل عن عشرة ملايين دينار أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية ولا يقل إجمالي حقوق المساهمين في كل سنة من السنوات الثلاث الأخيرة عن 115٪ من رأس المال المدفوع وذلك بناء على البيانات المالية السنوية المدققة من قبل مراقب الحسابات قبل تاريخ طلب الإدراج، فضلاً عن أن تكون أسهم الشركة قابلة للتداول وفقاً لأحكام القانون الذي أسست في ظله مع مراعاة ألا تقل المدة التي يتعين انقضاؤها لتداول أسهم المساهمين أو المؤسسين فيها عن المدة التي يتطلبها قانون الشركات التجارية الكويتي لتداول

بعدد الاسهم المتداولة وأسعارها وعدد الصفقات ثم توزيعها على مكاتب الوساطة ووسائل الإعلام ومن بعدها صدر المرسوم الأميري في 14 أغسطس 1983 بإعادة تنظيم السوق كهيئة مستقلة بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية للبلاد وتم تشكيل لجنة سوق الكويت للأوراق المالية من أحد عشر عضواً يمثلون الجهات الحكومية.

وناقشت على هامش الدورة خطوات التداول في السوق ورسوم التداول العمولة لدى الشركة الكويتية للمقاصة والية احتساب رسوم التداول، مبيّنة أدوات الاستثمار المتداولة بالسوق التي تمثلت في نوعين من الأوراق المالية وهي الاسهم والسندات، فضلاً عن أنواع قيم السهم وأنواع الاكتتابات، وتطرقت الفارسي

مساهمة كويتية طرحت أسهماً للاكتتاب العام في عام 1952 وكانت تلك الشركة هي بنك الكويت الوطني، حيث أخذت الشركات المساهمة في التزايد حتى أصبحت تمثل منفذاً استثمارياً للأموال التي تزايدت، خاصة بعد اكتشاف النفط. وقد صدر أول قانون لتنظيم تداول الأوراق المالية في أكتوبر 1962 حيث اهتم بتنظيم تداول الأوراق المالية الخاصة بالشركات المؤسسة في الخارج، ويعد صدور القانون رقم 32 لعام 1970 أول خطوة لتنظيم تداول الأوراق المالية الخاصة بالشركات المساهمة الكويتية.

وأفادت بأنه تم افتتاح أول مقر للبورصة الكويتية في إبريل 1977 حيث تولى العاملون فيه تجميع ما يتم تداوله يومياً من الاسهم ثم إصدار نشرة يومية

تخلعت رابطة طلبة كلية العلوم الإدارية دورة حول أساسيات الاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية ضمن أنشطتها الهادفة إلى تعريف الطلبة بأهمية الاقتصاد الوطني وما يتضمنه من قطاعات اقتصادية، حيث ناقشت الدورة في يومها الأول آلية وطرق الاستثمار في البورصة والتعامل مع الأوراق المالية والمخاطر الاستثمارية، حيث ستستمر الدورة ثلاثة أيام متتالية لتنتهي غداً.

واستعرض المحلل المالي ومديرة محافظ استثمارية بشركة زمردة للاستثمار عالية مشاري الفارسي قرارات تنظيم التعامل بسوق الكويت للأوراق المالية، وقالت إن الكويت عرفت التعامل في الاسهم منذ أول شركة

المطوع: الشركات الاستثمارية تواجه مشكلتي شح السيولة والملاءة المالية

أكد المحلل المالي عبد الرزاق المطوع أن شح السيولة المالية أثر على مجريات التداولات خلال الفترة الماضية، مبيّناً أن ضخ السيولة في البورصة يتوقف على مدى استيعاب حركة الأداء لأوامر الشراء من عمهها، حيث أن المستثمرين يضحون أموالهم حين تكون أسعار الشراء مغرية لذلك، أو على الأقل في مستوياتها المعقولة.

وقال المطوع في تصريح لـ «الأخبار» إن السيولة المالية في البورصة عليها قياسات عديدة توضح مجريات الأداء، كما يتم بناء الكثير من القرارات لدى المحافظ الاستثمارية، فضلاً عن أنها تدعم الأداء العام.

وأضاف أن حركة السوق تتأثر بطريقة أو بأخرى حين يكون العرض أكثر من الطلب، وهو الأمر الذي يخفض من المؤشر العام علاوة على وجود مؤثرات أخرى، سواء كان ذلك من صناع السوق أو صناع القرار. وبين أن قوة السيولة العالية تنجم عن الكميات المتداولة التي تلقى بظلالها على المؤشرين السعري والوزني ما ينعكس على حالة المستثمرين. وتطرق إلى إعلانات الربع الثالث الماضي للشركات المدرجة في السوق والتي أثرت مع السيولة في تحديد المسار، مشيراً إلى أن 5٪ من الشركات منيت بخسارة في هذه الفترة و10٪ كانت نتائجها مستقرة فيما حققت النسبة المتبقية نتائج ممتازة ما أعطى السوق دفعة. وحول الأزمة المالية للشركات الاستثمارية، قال المطوع إن المشكلة التي تواجهها الشركات ليست واحدة، فهناك مشكلتان، الأولى مشكلة سيولة والثانية مشكلة ملاءة مالية.

اليوم لم تحصل أي من الشركات الاستثمارية التي يفوق عددها التسعين شركة على قروض «قانون الاستقرار المالي» الأمر الذي يعزوه البعض إلى سببين رئيسيين: الأول أن دراسة وتقييم ميزانيات هذه الشركات يتطلب وقتاً طويلاً، ولكن الأمر الثاني والأهم هو أن هذه الشركات تعمل على تسخير أموالها بنفسها، أما الشق الثاني من القانون، فينص على ضمان نصف القروض المنوطة في العام الحالي والمقبل للقطاعات المنتجة، التي من الممكن أن تصل قيمتها الإجمالية إلى أربعة مليارات دينار.

وماذا عن توقعات لإقفالات البورصة مع نهاية العام؟ اتوقع أن تشهد البورصة خلال الفترة المقبلة أداءً إيجابياً ومزيداً من الاستقرار.

ما يقلل من حجم الخسائر الواقعة على المتعاملين وشركات الوساطة فضلاً عن تقليل الوقت والجهد ومسؤولية إدارة التسويات في السوق.

هل نجح قانون الاستقرار المالي في تحقيق أهدافه؟ لنبدأ من الجانب المتعلق بقطاع الاستثمار فينص قانون الاستقرار المالي على ضمان الدولة لنصف القروض الجديدة المنوطة لشركات الاستثمار المالية، التي تواجه مشكلة في تسديد التزاماتها المالية، فكلما تعرف أن الأزمة العالمية وما رافقها من تشدد في الائتمان أقفلت حوافز السيولة التي كانت تحصل عليها هذه الشركات من البنوك الأجنبية، ما نتج عنه تخلف بعضها عن سداد سندات وصكوك مستحقة، ولكن حتى

الرغم من تعرضها الكبير لفقدان كامل لحقوق مساهميتها، وتساءلت: لماذا لم يتم إيقاف تلك الشركات حتى ورود إيضاحات وافية عن المركز المالي للشركة وخطتها خلال العام؟ وماذا عن آلية تطوير البورصة والمستثمرين والمعاملين بالأسواق المجاورة؟

لقد وضعت إدارة البورصة معايير عديدة لتطوير التداول الآلي في البورصة وبالفعل تم إنجاز أغلبها، حسب ما يتم نشره من تصريحات من قبلهم، ولا شك أن تطوير التداول سيخدم جميع الشركات المدرجة وشركات الوساطة أيضاً، وشريحة كبيرة من المتعاملين بالبورصة، نظراً لقدرة النظم المتطورة على تقليل الأخطاء التي تعقد في الصفقات،

شددت على ضرورة إيقاف الشائعات من خلال إنشاء هيئة سوق المال الفارسي لـ «الأخبار»: البورصة تفتقد «الإفصاحات الصحيحة» للصفقات

بدأت هل لك أن تحدثنا عن الأداء الحالي لسوق الكويت للأوراق المالية خاصة في ظل الإقتراب من نهاية ميزانيات الشركات والإقفالات بنهاية العام الحالي؟

تشهد البورصة هدوءاً نسبياً حالياً خاصة بعد أن انتهت الخلافات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وسط اهتمام الشركات بضرورة تجميل ميزانيات العام الحالي، وعلى الرغم من ذلك إلا أن البورصة ما زالت تحتاج إلى المزيد من دفع الثقة لدى المستثمرين وأوساط المتعاملين عبر طرح الإفصاحات المتعلقة بأخبار جميع الشركات المدرجة، سواء التي تنشر يومياً بالصحف أو التي يتم تداولها بالسوق، ليسهل القدرة على المتداولين على فرز الأسهم وتصنيفها بين مجدية

أكدت المحلل المالي ومدير المحافظ الاستثمارية بشركة الزمردة للاستثمار عالية الفارسي أن نقص الشفافية في البورصة يعزز سياسة القطيع حيث شهد السوق عمليات بيع منظمة خلال الفترة الماضية دفعت أسعار بعض الأسهم القيادية إلى الهبوط دون الاستناد إلى أسباب جوهرية تدفع للسقوط الحر وقالت الفارسي في حوار خاص لـ «الأخبار» إن ما ساعد سوق الكويت للأوراق المالية على الاستقرار النسبي هو انتهاء التجاذب بين السلطتين فضلاً عن التحركات الدورية لبعض الأسهم التي تتم قبيل الإغلاقات الشهرية وعلى عدة جلسات وتوقعت استمرار تلك التحركات خلال الجلسات المتبقية من العام الحالي ليغلق المؤشر العام للسوق فوق 7500 نقطة.

وفيما يلي التفاصيل:



عالية الفارسي

اشترى ساعة واحصل على الأخرى مجاناً

RABAN SWISS MADE

زورنا بأرض المعارض - مشرف صالة رقم 8 - محل 38

الخبير السويسري للساعات والمجوهرات

الكويت - مجمع المثني - أرضي - محل رقم 159 - تلفون: 22431509

ريفر River

خيام وجلسات أمتيوم بأنواع وأحجام مختلفة

خصومات 75% على جميع المعروضات

الشويخ - شارع 26 متفرع من شارع البنوك - بجوار معرض ريفر القديم (المنطقة الأولى) 24919797